

معارضات القرآن

للأستاذ على العماري



قرأت في بعض المجلات لعالم فاضل مقالا تحت هذا العنوان ، وقد تحدث عن ابتداء المراضات ، وأنها كانت من قوم لم يكن ينتظر صدورهما منهم ، وأن القرشيين - وهم أرباب الفصاحة والبلاغة - لم يحاولوا المارضة ؛ لأنهم خافوا أن يقولوا فيقتضجوا ، ولكن بعض المتنبئين تجرأ فعارض القرآن ، وذكر الكاتب من هذه المراضات قول مسيلة الكذاب : يا ضفدع ابنة ضفدع ، نقي ما تنقين ، أعلاك في الماء وأسفلك في الطين ، لا الشارب تمنين ، ولا الماء تكدرين . وقوله : ألم تتركيف فعل ربك بالجلي ، أخرج منها نسمة تسمى ، من بين صفاق رعشى . ثم قال : فهو في المارضة الأولى يخاطب الضفدع كأنها مخلوق يتعالى فيريد أن يضع من أمرها ، ويحط من شأنها ، والصفدع مخلوق ضعيف لا يتعالى ولا يتكبر ؛ فخطابه بهذا لا يطابق حاله ، ومن شرط البلاغة مطابقة الكلام لقتضى الحال . وهو في المارضة الثانية لا يأتي من دقائق القدرة ما يتعالى إدراكه عن البشر كما قال تعالى في القرآن الكريم « فلينظر الإنسان م خلق ، خلق من ماء دافق ، يخرج من بين الصلب والترائب » . اهـ

وقد ألفت ذهني في هذا الكلام أمران :

أولاً : أنه يسوق هذه المراضات سوق القضايا السهلة ، والأمر فيه نظر - كما يقولون -

وثانياً : أنه يضيف هذه المراضات مستنداً إلى أمور معنوية دون نظر مطلقاً إلى الأسلوب وتهافته ، فهو يرد المعارضة الأولى بأن الخطاب فيها غير مطابق لقتضى الحال ، ويرد الثانية بأن ما جاء فيها ليس من دقائق الصدرة ، ومع أن الأمر لا يقتصر على الداحية المعنوية بل لعل أظهر ما في هذه المراضات من ضعف هو ركازة الأسلوب وسخفه ، مع ذلك فإن خطاب الضفدع مطابق لقتضى الحال ، لأن قوله « نقي ما تنقين » معناه ارفى صوتك

ما شئت . فانك لا تستطيعين وراء هذا التصويت - الذي يشعر بالجلية والضوضاء والعظمة - ليس وراءه ما يمكن أن يكون له من أثر من تكدير الماء أو منع الشاربين ...

هذا ، وقد كنت أعتقد من زمن بعيد أن هذه المراضات وأشباهاها من افتعالات الرواة ، وتفكهاات أصحاب القصص ، وأضاحيك السمار في المجالس والمجتمعات ، وأن العرب انقطعوا عن المراضات حقها وباطنها ، ولم أكن أعتقد أن مسيلة أو غيره من أعراب البادية ينزل إلى هذا المستوى ، ويخرق على قومه وهم فصحاء بلقاء بهذا الهراء ، وكنت وما زلت أحفظ قول الجاحظ عن انقطاع العرب عن المعارضة : « ولم يرُم ذلك خطيب ولا طمع فيه شاعر ، ولو طمع فيه لتكافه ، ولو تكافه اظهر ذلك ، ولو ظهر لوجد من يستجيده ، ويحامي عليه ، ويكابر فيه ويزعم أنه قد عارض وقارب وناقض » وهذا - ولا شك - نص وثيق صريح في أن شيئاً من هذه المراضات لم يكن وصل إلى علم الجاحظ ، وهو ما هو ، فاذا أضفنا إلى ذلك أن كل هذه المراضات من التهافت وضعف التأليف بحيث يستحيل صدورها من عربي بله عربي يقول فيه المرحوم مصطفي صادق الرافعي أنه أفصح من المتنبي ، وذلك حيث يقول في كتابه إعجاز القرآن « وما المتنبي بأفصح عربيية من المنس ولا مسيلة » على أن مما روى للمتنبي مما قالوا إنه عارض به القرآن أقول من هذا ما يشبه أن يكون كلاماً مثل قوله « والنجم السيار ، والفلك الدوار ، والليل والنهار ، إن الكافراتي إخطار ، امض على سننك ، واقف أثر من كان قبلك من المرسلين ، فإن الله قاصع بك زيف من الحد في دينه ، ومنزل عن سبيله » فأين من هذا ما يلصقونه بمسيلة ؟

وفي محفوظي مما لست أستطيع أن أحققه الآن لبعدي عن كتي ، أن مسيلة طلب منه قومه أن يأتيهم بقرآن فقال : هذا ما لا يتنطق به لسان من عضل .

على أن الذي أثار ذهني - ومن أجله كتبت هذه الكلمة - أن الرافعي عليه الرحمت ، قد ساق هذه المراضات سوق المسلمات وأخذ يشقق القول فيها ويصرفه ، ويجعل يملل ضعفها وتهافتها ، وذكر منها قول مسيلة : « والمبشرات زرداً ، والحاصدات حمداً

من يطالع في كتب الأدب يجد أن التنبيين كانوا مادة دسمة للتظرف ، وكَم من طرفته أُلصقت بهم ، وما كان يصح أن يتركوا مسيلة دون أن يتفكروا به ، وهو أشهر متنبئ ، ولعل من ذلك ما حدثوا أنه أمر سجاح التميمية حين تزوجها بأسقاط صلاتين من الصلوات التي جاء بها محمد ، كأن مسيلة كان يؤدي هو وأتباعه وأتباع زوجته النبوية الصلوات الخمس ، ويتمدد بشرعية الاسلام ا

ولذلك نجد المتظرفين والتهكمين ينسبون القصة الواحدة في بعض الأحيان إلى أكثر من واحد ، فهم لا يمنهم إلا الحكاية ، أما عن صدرت فذلك أمر ثانوي .

ذلك رأيي في هذه المارضات ، وما كنت أحب أن تساق سوق القضايا المقطوع بها ، سواء كانت في كتاب أو في مجلة ، ولا سيما إذا جاء في جو البحث العلمي لأن ذلك يوقع في الأذهان أن ذلك أمر قد اتفق على ثبوته ، وليس حوله شبهة ولا عليه اعتراض .

على العمارة

مبعوث الأزهر بالهدى العلمي بأمر درمن

والذاريات قحاً ، والطاحنات طحناً ، والماجنات مجناً ، والخازيات خبزاً ، والشاردات ثرداً ، واللاقيات لقمًا ، اهالة وسمنًا ، لقد فضلت على أهل الوب ، وما سبقكم أهل المدر ، ريفكم فامنعوه ، والمتر فأوره ، والباغي فناوئوه » وقوله « والشاء وألوانها ، وأمجبها السود وألبانها ، والشاة السوداء ، والابن الأبيض ، إنه لمجرب محض ، وقد حرم المذق ، فإلكم لا تجمعون » وقوله « الفيل ما الفيل ، له ذنب وبيدل ، وخرطوم طويل » ثم قال الراقى ، وما كان الرجل من السخف بحيث ترى ، ولا من الجهل بمعاني الكلام ، وسوء البصر به ، وواضه ، ولكن لذلك - بيأنحن ذا كروه » وأقول أن هذا هو الحق ، وأن لنا أن نتخذ هذا القول نفسه عماداً نتكى عليه في أفكارنا أن يصدر مثل هذا عن مسيلة ، فالمارضة الأولى يلاحظ فيها الاستقصاء الذي لا يرفه إلا أهل الصناعة من محترفي الكتابة ، أما العربي الأول فما أظن أنه يبلغ به التتبم والاستقصاء إلى حد أن يتدى بيذر الزرع وينتهي باقم التريد ، وما بق عليه بمد ذلك إلا أن يحتم عبثه بالخاتمة الطبيعية لهذا الترتيب ولا شك عندي أن هذه المارضة دليل واضح في ذاتها على أنها من وضع فكه متظرف سخف فأجاد السخف ، وليس فيها تقليد للقرآن - كما يقول الراقى في سبب ضعفها - فان القرآن لم يكن يسترسل هكذا في معنى واحد حتى يصل به إلى غايته ، والمارضة الثانية فيها تكرار من غير مناسبة ، والكلمة الأخيرة أشبه بأن تكون موضع الفكاهة في السورة ١١ ، وأنا لا أدري لماذا يعتمد مسيلة إلى وصف الفيل هذا الوصف الساذج ، وهو ليس من الحيوانات المألوفة عند العرب ، ولماذا اختار الضفدع ، وهو حيوان حقير صغير ، وهو بمد ايس مما يشغل ذهن العربي ؟ ويبدو لي أن الراقى انساق في نيار الجاحظ ، فقد جاء في كتابه لحيوان عند الكلام على الضفدع قوله : ولا أدري ما هيج مسيلة على ذكرها ، ولم ساء رأيها فيها ، حتى جعل بزعمه فيما نزل عليه من قرآنه : يا ضفدع بنت ضفدعين ... الخ ولكنني أظن أن الجاحظ لم يقصد غير السخرية ، وأنه يعلم أن ذلك من موضوعات الظرفاء بخارام ، فإنا إذا وضعنا هذا القول بجانب قوله الذي نقلناه آتقاً خلصنا بهذه النتيجة .

أرارة البدریات العامة - ميطنيطا

تقبل المطامات بإدارة البلديات
السامة « بوسنة قصر الدويارة » لغاية
يوم ٩ مارس سنة ١٩٤٨ عن توريد
غلاية ورشاشة للأسفلت لبلدية الأقصر
وتطلب الشروط والمواصفات الخاصة
بذلك من الإدارة على ورقة تمفة فئة
الثلاثين ملياً مقابل مبلغ ١ جنيه للنسخة
الواحدة عدا أجرة البريد.